

الكلفة الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

أ. / محفوظ مراد*

Abstract:

Vue les changements que le monde à vécu soit sur le plan étatique ou bien sur le plan agrégats économique; ces changements ont pu avoir une grande influence sur les pays sous développés ce qui l'ont mené à procéder à des réformes qui leur faciliterons le passage à l'économie de marché.

Dans ce contexte cet article va dévoiler les défis que lance l'efficacité des réformes économiques en Algérie et de connaître les différents concepts relatifs aux réformes économiques soutenues et leur évaluation.

Les mots clés: Réformes économiques, Ajustement structurel, Privatisation, Chômage.

ملخص:

عرف العالم تحولات كبيرة سواء على صعيد كل دولة أو في إطار التكتلات. هذه التحولات أثرت على الدول النامية ودفعت بالإصلاحات إلى التطبيق، وهو ما جعلها تتفتح أكثر على اقتصاد السوق.

من هذا المنظور، جاءت هذه الورقة لتبرز تحديات فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومعرفة مختلف مراحل تطبيقها وما هي النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الإصلاحات.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، التعديل الهيكلي، الخصوصية، البطالة.

* أستاذ مساعد (أ) - جامعة سعد دحلب البلدية

مقدمة:

باشرت الجزائر الإصلاحات فعليا منذ سنة 1980 ولغاية 1998، وهي مستمرة لحد اليوم في تصحيح بعض الاختلالات رغم بعض الفتور، ومست جوانب شتى من الاقتصاد الوطنى أين تم إعادة هيكلة المؤسسة العمومية ثم فتح الطريق أمام استقلالية هذه المؤسسة، وكلها إصلاحات ذاتية (أو غير مدعومة) جاءت لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية بفعل أزمة المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات وتدهور معدل النمو الذى بلغ سنة 1985 (2,3%) وأيضاً سنة 1986 (3%) ونسبة (3,5%-) سنة 1987. ولعدم نجاح هذه الإصلاحات التى لم تتخلص من النظام الاقتصادي القديم ولم تنجح جرعات الإنعاش، ولتداعيات عديدة، تكون الخلاصة التى توصل إليها الخبراء الاقتصاديون هي أن إنعاش الاقتصاد الجزائري لا يمكن تحقيقه دون إجراء تحويلات عميقة فى الهيكل الاقتصادي رغم التكلفة الاجتماعية الباهظة، ويسبب حاجة هذا التحول إلى تمويل ونظراً للضائقة المالية للدولة، ولتخفيف أعباء خدمات الديون، تم اللجوء للمؤسسات النقدية الدولية لأجل الحصول على التمويل اللازم وكذلك المساعدة التقنية لتجاوز الأزمة من خلال المشروطة التمويلية، فكان لها ذلك مثل باقى الدول الأعضاء. حصلت الجزائر على التمويل بقبول تنفيذ الوصفات الإصلاحية عبر (04) اتفاقيات، ابتداء من 1989 ولغاية 1998 مع فترة فراغ (92 - 93) بسبب توقيف حكومة بلعيد عبد السلام العمل بالاتفاقية الثانية. وعادت الجزائر تحت ضغط الأزمة علاقتها مع الصندوق والبنك الدوليين، من خلال برنامج التثبيت والتعديل الهيكلى ضمن ما يسمى بالإصلاحات المدعومة.

إن أهم ما تضمنته الإصلاحات الاقتصادية المدعومة هو إعادة تخصيص المواد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق، والحد من دور الدولة فى الحياة الاقتصادية لمحاولة التكيف مع التحولات الدولية السريعة التى يعيشها العالم من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات والتجمعات الإقليمية.

ونظراً لعدم نجاح الإصلاحات فى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجزائر بالرغم من بعض الايجابيات على مستوى الاقتصاد الكلى، فانه يثار نقاش حول مدى تطابق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم لمحدداتها فى الجزائر؛ ويتم الجواب على ذلك من خلال تقييم هذه الإصلاحات وهنا نطرح الإشكالية التالية: ما هو مضمون هذه الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وما هي أهم انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية فى الجزائر؟

1) برامج الإصلاحات الاقتصادية فى الجزائر ونتائجها:

من خلال الظروف الاقتصادية الصعبة والمتدهورة، كان لزاماً على الجزائر التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمى فى شكل لقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف لمحاولة تحسين الحالة المزريّة للاقتصاد الجزائري وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وعلاج الاختلالات المالية الداخلية والخارجية من خلال الحصول على قروض وتسهيلات جديدة وإعادة الجدولة مقابل إتباع كل الخطوات المرسومة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

1-1) أسباب تبني برامج الإصلاح الاقتصادي:

عرف الاقتصاد الجزائري وضعاً غير متكافئ منذ الاستقلال إلى غاية أزمة المحروقات التي شهدها سنة 1986، ويمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعة من أسباب وعوامل هي:

✦ انخفاض أسعار المحروقات مقابل ارتفاع في حجم الواردات:

انخفاض أسعار المحروقات مقابل ارتفاع في حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية (كالسيارات، التجهيزات المنزلية...) في إطار شعار "من أجل حياة أفضل" وهو ما أدى بالضرورة إلى انخفاض إيرادات الصادرات في سنة واحدة (من 1985 إلى 1986) بـ 4.8 دولار أي بنسبة 38% وهذا ما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية حيث تشير الإحصائيات أن حجم الديون تضاعف بـ 17 مرة خلال عشرية واحدة (من 0.95 مليار دولار سنة 1970 إلى 17 مليار سنة 1980) وكذلك خدمة الدين انتقلت من 0.05 مليار سنة 1970 إلى 3.9 مليار سنة 1980، فوجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة تجاه المديونية الخارجية، ليستمر الوضع على ما هو عليه (انخفاض أسعار البترول وتغير الصرف الدولار) حتى سنة 1993 ليصل حجم الديون إلى 25.7 مليار دولار¹.

✦ فشل نموذج الصناعات المصنعة تم غياب نموذج تنمية بعد ذلك:

الاعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينيات من القرن الماضي كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، حيث اعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، وفضلت أن يسير القطاع العام الاقتصاد الوطني. وهذا إضافة لغياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينيات، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات (انخفض بنسبة 4.2% سنة 1986) بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات (انخفض سعر البرميل الواحد من البترول من 27 دولار سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار سنة 1986) نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية.

✦ وأسباب أخرى:

منها:

- حدوث انخفاض ملحوظ في معدلات النمو وتناقص من إجمالي الإنتاج لمؤسسات القطاع العام عموماً حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 0.6، وانخفض مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4، وانخفضت كذلك مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40%²؛
- تضخم الأيدي العاملة بين المؤسسات العمومية بأشكال غير اعتيادية؛
- استمرار تزايد تكاليف الإنتاج، وبخاصة أسعار الأجهزة والمعدات المستوردة، وقيم المواد الأولية، وأجور الأيدي العاملة؛
- ضعف علاقات التكامل الإنتاجي بين أغلبية مؤسسات القطاع العام؛
- الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- فشل نمط التنمية وزيادة حدة البطالة وهجرة الأدمغة؛
- ارتفاع معدلات التضخم وما يصاحبه من اختلالات في موازين العرض والطلب؛

- انخفاض العائد على رؤوس الأموال المستثمرة من قبل الحكومة في أغلب أنشطتها الاقتصادية؛
- وانخفاض احتياطات الجزائر من العملة الأجنبية من 2.81 مليون دولار سنويا سنة 1985 إلى 0.84 مليون دولار سنويا سنة 1989.

1-2) الدفعة الأولى من الإصلاحات:

أمام الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية، بالإضافة إلى عدة إصلاحات أخرى مست مختلف قطاعات الإنتاج ومؤسسات الخدمات، إلا أن الوضع تأزم أكثر في نهاية 1988 (خصوصا بعد أحداث أكتوبر 1988).

وبعد هذه الأحداث الأساسية كان لزاما على السلطات الجزائرية أن تحدث إصلاحا أكثر عمقا وشمولية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي خاصة بعد انهيار التوجه الاشتراكي والتوجه نحو ما يسمى بـ "اقتصاد السوق"، فتوجهت الحكومة آنذاك إلى مؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989 مستجدة بسياستها وتوجيهاتها في إطار اتفاقيات التمويل المدعمة والتي جرت في سرية تامة³.

⊕ عرض الدفعة الأولى من الإصلاحات:

نظرا للوضعية المتدهورة التي وصلت إليها الجزائر بعد انهيار مداخلها من العملة الصعبة في أواخر الثمانينات، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مستخدمة القسط الاحتياطي بالصندوق في نهاية 1988 والمقسم إلى أربعة أقساط، بحيث كل قسط يمثل 25% من حصة الدولة العضو في الصندوق⁴، وأما الأقساط الأكبر فيتم تقديمها في إطار ما يسمى بـ " اتفاق التثبيت" التي تحدد له مدة 18 شهرا لتطبيق شروط محددة من قبل صندوق النقد الدولي. ومن هنا سرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها ما يلي⁵:

- أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، تمثلت في قانون 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية ومعاقبها إذا لم تقم بتشريف التزاماتها المالية أمام الغير، وهذه المؤسسات يمكن أن تعلن استثنائيا حالة التوقف عن التسديد، وقد يؤدي هذا إلى إفلاسها؛
- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط وهذا من خلال إصدار قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط، إذ يسعى التخطيط إلى الربط بين صنفين من الاستثمارات (الاستثمارات الإستراتيجية، والاستثمارات اللامركزية)، فالنوع الأول من الاستثمارات تتكفل الخزينة بتمويلها وتحمل خسائر التسيير لأن هذه الاستثمارات تتسم عادة بغياب المردودية، وأما النوع الثاني فهنا يمكن للمؤسسات الاقتصادية العمومية أن تحقق المردودية متحملة بذلك كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية، سواء انطلاقا من مواردها الخاصة أو القروض المتفاوض عليها على أسس تجارية؛
- مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي من خلال إصدار قانون 87-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، والاستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها، وتوزيعها

- على الفلاحين وليس لأحد حق التدخل في تسيير المستغلات (المزارع)، وبهذا تم وضع حد لنهاية القطاع الزراعي الاشتراكي؛
- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني، حيث حسب نصوص القانون رقم 88-85 المؤرخة في 12 جويلية 1988، فإن سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 82-11 المؤرخة في 21 أوت 1982، وصل إلى 30 مليون دينار، وأن القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض (والذي غُوض لاحقا بقانون النقد والقرض 2003) يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلم والخدمات في الجزائر؛
 - وضع تاطير جديد للأسعار حيث تم إصدار قانون رقم 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية يفرق بين نظامين كبيرين هما:
 - الأسعار القانونية الإدارية: الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي؛
 - والأسعار الحرة: الموجهة لتحسين عرض السلم (تشجيع مباشر للإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار)؛
 - إعادة تنظيم التجارة الداخلية وهذا بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة وعودة المنافسة وهذا لإلغاء كل الاحتكارات المتحكممة في الاقتصاد الجزائري⁶؛
 - إعادة تنظيم التجارة الخارجية وهذا بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والسماح باللجوء إلى وسطاء من أجل إنجاز معاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية، ويستطيع أي شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالاستيراد في كل السلم بدون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملية لدى البنك ووسيط معتمد؛
 - التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية وهذا من خلال وضع إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية، واعدتها إلى الوضع السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة، والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية؛
 - وضع إجراءات اقتصادية تعمل على استقرار السوق بالمنتجات الضرورية لتسيير الطلب (حرية الأسعار وتقديم المساعدات للعائلات) وحماية الإنتاج الوطني؛
 - التحويل التدريجي للعملة الوطنية بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على تعميم الفوائض ورقابة متوازنة لتطور الكتلة النقدية، وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية؛
 - وإعادة هيكلة الدين الخارجي وذلك لتخفيف ضغط خدمة الدين.

✦ ونائج إصلاحات الدفعة الأولى:

- تجلت من الإصلاحات السابقة الذكر جملة من النتائج، يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية⁷:
- وصل معدل نمو الإنتاج الصناعي سنة 1990 إلى 0.6% لكنه يبقى ضئيلا ويعود ذلك -وفي جزء كبير منه- إلى الاضطراب في التموين من المواد الأولية والمنتجات النصف المصنعة؛
 - سجل قطاع المحروقات وقطاع الطاقة معدل نمو 4.3% و 5.8% على التوالي، ويعود هذا لانخفاض الإنتاج في عدد كبير من المنتجات؛

- عرف قطاع الفلاحة تدهورا كبيرا نتيجة لسوء الأحوال الجوية، أما قطاع الأشغال العمومية فكان سوء التمويل والتموين عاملين كافيين لتدهوره، حيث سجل معدل نمو سالبين بـ 9.3% و 3.1% على التوالي؛
- عرفت الأسعار ارتفاعا كبيرا حيث تم في سنة 1990 تحرير 40% من أسعار منتجات تدخل ضمن مؤشر أسعار المستهلك مقابل 10% فيما قبل، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر الأسعار إلى 18% في السنة نفسها الشيء الذي أثر كثيرا على الطبقات الاجتماعية، خاصة في ظروف وصل فيها معدل البطالة إلى 20.3% من السكان الناشطين؛
- نمو الكتلة النقدية وصل إلى 11.32% ما بين 1990/1989 مما ساهم في رفع التضخم إلى 16.7% زد إلى ذلك بقاء معدلات الفائدة الحقيقية سالبة؛
- سجلت ميزانية الدولة فائضا بـ 16 مليار دينار سنة 1990، وهذا راجع لارتفاع سعر البترول وتخفيض في قيمة العملة الوطنية؛
- وصلت المديونية الخارجية إلى أكثر من 27 مليار دولار؛
- سجل الميزان التجاري فائضا بـ 1620 مليون دولار بمعدل تغطية فاق 116% وهذا جراء التحسن المسجل على مستوى أسعار البترول (انقل سعر البرميل الواحد من 18.6 دولار سنة 1989 إلى 24.4 دولار سنة 1990)؛
- أما فيما يخص قطاع الخدمات فقد استمر العجز به حيث وصل إلى 2 مليار دولار وهذا نتيجة تكاليف نقل البضائع وأعباء البعثات للخارج...، فوصل العجز بميزان المدفوعات إلى 0.22 مليار دولار نتيجة العجز المسجل على مستوى ميزان رؤوس الأموال بقيمة 1.57 مليار دولار؛
- وقد زادت حدة هذه الدفعة من الإصلاحات الأزمة السياسية في 1991؛

1-3) الدفعة الثانية من الإصلاحات:

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أبريل 1991 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بتاريخ 03 جوان 1991، تم تحرير رسالة النية في 27 أبريل 1991⁸، وهنا اشترط الصندوق في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق في الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها.

⊕ عرض الدفعة الثانية من الإصلاحات:

- تم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة:
- الشريحة الأولى في جوان 1991؛
 - الشريحة الثانية في سبتمبر 1991؛
 - الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991؛
 - والشريحة الرابعة في مارس 1992.
- غير أن الشريحة الرابعة، لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، إذ قامت بإجراءات لامتناس الغضب الاجتماعي، وتهدف الدفعة الثانية من الإصلاحات إلى⁹:
- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة؛
 - تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار؛

- ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع، والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود؛
- وعليه توجت هذه الإصلاحات بإصدار نصين أساسيين هما:
 - المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريد والاعتماد الإيجاري؛
 - والمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وهذا ما أدى إلى إنشاء ما يسمى بحرية الاستثمار، واخضاعه لمبدأ التصريح فقط، وتم إلغاء التفرقة بين الاستثمارات، ويمنح امتيازات تشجيعية مالية، ضريبية، جمركية¹⁰.
- من خلال هاذين المرسومين، قامت السلطات باتخاذ القرارات التالية¹¹:
 - تحرير 40% من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة الحياة، ولم يبق بتاريخ التوقيع على الاتفاق سوى 50 سعرا يخضع لنظام السعر ذو الهامش المسقف و 22 سعرا مدعما، وعليه أصبحت 85% من الأسعار تخضع للنظام الحر؛
 - ابتداء من 1 أكتوبر 1991 بدأ تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء؛
 - تطهير المؤسسات العمومية، تحت إشراف صناديق المساهمة؛
 - وحق حيازة وتصرف المصدرين خارج المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة، كما عملت السلطات المالية على تخفيض قيمة الدينار الجزائري للوصول إلى فارق قيمته 25% بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي؛
- إلا أن في تلك الفترة واجهت حكومة غزالي صعوبات كبيرة في التوفيق بين شروط صندوق النقد الدولي من جهة والظرف الاجتماعي والسياسي من جهة أخرى، حيث دخلت الجزائر في أزمة سياسية جراء إلغاء الانتخابات التشريعية. ويستبدل الطاقم الحكومي بحكومة أخرى وهي حكومة عبد السلام حيث قامت هذه الأخيرة باتخاذ إجراءات تعتبر تناقضا مع مبادئ صندوق النقد الدولي.

✦ ونتايج إصلاحات الدفعة الثانية:

منها:

- عرف القطاع الصناعي تدهورا متتاليا وان كان الانزلاق الأكبر في سنة 1992 حيث عرفت تلك السنة تزايدا كبيرا فيما يخص الواردات، مما انعكس سلبا على تمويل القطاع؛
 - سجل القطاع الفلاحي معدل نمو معتبر في سنة 1991 ويعود الفضل في الأوضاع المناخية المناسبة، لكن سرعان ما تدهور ليسجل سنة 1993 معدل نمو سلبى بـ 4.4% يعود في جزء كبير منه للجفاف الذى عم ربوع الوطن؛
 - سجلت الميزانية عجزا خلال 1992 و 1993 بعد ما عرفت فائضا سنة 1991؛
 - بلغ إجمالي الديون في حدود 25 مليار دولار سنة 1993 وخدماته إلى أكثر من 9 مليار دولار؛
 - سجل معدل البطالة في سنة 1993 بـ 24.4% من السكان الناشطين؛
 - سجل معدل التضخم أكثر من 20% مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية بما يزيد عن 7%؛
 - وسجل احتياطي الصرف 5 مليار دولار وهو ما يمثل شهرين واردات تقريبا.
- وكل هذه النتائج السلبية دفعت بالسلطات آنذاك للعودة إلى المؤسسات المالية الدولية بعد ما انقطعت الصلة بها مع حكومة بلعيد عبد السلام.

1-4) الدفعة الثالثة من الإصلاحات (1994-1995):

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي، من أجل النهوض باقتصادها وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها، وقد جاء هذا الاتفاق بعدما أخذت حكومة رضا مالك مكان حكومة بلعيد عبد السلام.

⊕ عرض الدفعة الثالثة من الإصلاحات:

- كان يستلزم في هذه المرحلة تحقيق الأهداف التالية¹²:
 - القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها؛
 - إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية؛
 - الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد؛
 - تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية؛
 - والاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية والمؤسسات؛
 - ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اتخذت السلطات آنذاك تدابير جد حازمة ومن بينها¹³:
 - تقليص النفقات العمومية المتكونة من نفقات التجهيز ونفقات التسيير؛
 - تحسين إيرادات الخزينة العمومية، عن طريق تحسين المردود الضريبي؛
 - تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي؛
 - تحرير أسعار معظم المنتجات المدعمة، وتخفيض هذا الدعم لبعض المنتجات الأخرى كالسميد والحليب؛
 - تخفيض قيمة الدينار للوصول به إلى قيمته الحقيقية؛
 - الحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية؛
 - التمويل الخارجي الثنائي والمتعدد الأطراف، مع إعادة جدولة كل مستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج؛
 - والحد من القيود البيروقراطية الإدارية المفروضة على الاستيراد، والتدخل المباشر للسلطات العمومية.
- طبقت هذه الإجراءات في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية جد صعبة لم يشهد للجزائر أن عاشت مثلها، ولكن مع ذلك وبشهادة الخبراء الماليين بصفة عامة، وخبراء صندوق النقد الدولي بصفة خاصة فإن الجزائر احترمت وطبقت كافة الإجراءات المتفق عليها بصرامة كبيرة قلما نجدها في دول أخرى.

⊕ ونتائج إصلاحات الدفعة الثالثة:

- تتمثل هذه النتائج فيما يلي¹⁴:
- حقق معدل نمو الناتج المحلي - 0.2% في فترة البرنامج بينما كان -2% في سنة 1993؛
- انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5% جراء تواصل الجفاف؛
- معدل التضخم لم يتجاوز 29% عوض 40% المتوقعة حسب البرنامج؛
- تخفيض قيمة العملة المحلية بـ 40.17% في أبريل 1994، حيث فقدت أكثر من 60% من قيمتها خلال سنة واحدة، حيث رافق هذا التخفيض ارتفاع كبير لأسعار المواد الغذائية والطاوقية المدعمة وتحديد أسعار السلع الأخرى؛
- خفض في عجز الميزانية العمومية من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 4.4% في سنة 1994؛

- ارتفاع معدل الاحتياطي من العملات الصعبة ليصبح 2.64 مليار دولار سنة 1994 مقابل 1.5 مليار دولار في 1993؛
- وتحرير أسعار المدخلات الزراعية ومواد البناء، ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة، وإنشاء صندوق الضمان على البطالة وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية التي تتسبب فيها عملية الإصلاح.

(1-5) برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998):

بعد الرسالة التي وجهتها السلطات الجزائرية في 30 مارس 1995 إلى مدير صندوق النقد الدولي، وافق هذا الأخير على تقديم قرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض بتاريخ 22 ماي 1995، ويمتد إلى غاية 21 ماي 1998، وقد حدد مبلغ هذا الاتفاق بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق طلب من الدول الأعضاء في نادي باريس إعادة جدولة مستحققاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد استحقاقها خلال مدة الاتفاق.

⊕ عرض التعديل الهيكلي:

- تضمن البرنامج الاقتصادي والمالي مجموعة من الأهداف أهمها¹⁵:
 - إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق مع المحافظة على مستوى التشغيل الدائم؛
 - مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والبدء بخصوصية جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي؛
 - والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات.
- وحتى يتم تحقيق الأهداف السابقة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لاتخاذ مجموعة من السياسات الاقتصادية، كما يلي:
- السياسة المالية: هنا يتعلق بالتدابير المالية والنقدية الظرفية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية، ومن أجل تجسيد ذلك عمدت السلطات إلى:
 - زيادة الموارد عن طريق توسيع الضريبة على القيمة المضافة وزيادة المردود الضريبي بمكافحة الغش والتهرب الضريبي؛
 - وتقليص النفقات وهذا عن طريق تخفيض النفقات الإدارية والتحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي وإزالة دعم أسعار المواد المدعمة وتقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية، مع عقلنة نفقات التجهيز.
- والسياسة النقدية: فهي سياسة اقتصادية متوسطة المدى وعليه ركزت السلطات المركزية على:
 - مكافحة التضخم عن طريق التحكم في السيولة المصرفية وتحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لاستقطاب الادخار الخاص؛
 - تطوير السوق النقدي وكذلك توسيع وزيادة رأسمال البنوك وضرورة خلق وتطوير سوق لرأس المال؛
 - إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وضرورة وضع نظام تأمين للودائع بغية حماية بنوك الودائع في معاملاتها مع الزبائن؛
 - إقامة سوق للصرف ما بين البنوك مع نهاية 1995؛

- إصلاح القطاع العام وذلك بمواصلة عملية الخصخصة، بالإضافة إلى إنشاء قروض للتصدير واستبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة؛
- إيقاف البطالة في المرحلة الأولى، ثم البدء بالتشغيل وامتصاص البطالة في مرحلة لاحقة؛
- إصلاح جذري للقطاع الفلاحي بهدف التحرر التام أو شبه التام من التبعية الغذائية؛
- تحرير التجارة الخارجية برفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات من غير المحروقات؛
- تخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- والعمل على جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة كمرحلة أولى.

✦ ونتايج إصلاحات برنامج التعديل الهيكلي:

- من أهم نتائج النتائج الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي¹⁶:
 - بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4.3% بعد ما كان سالبا لفترة طويلة، ويتوقع أن يستمر النمو بوتيرة لا تقل عن 5% سنويا بحسب الأهداف المسطرة لفترة البرنامج؛
- سجل معدل البطالة نسبة 25% في سنة 1995، وستزيد هذه النسبة في السنتين الباقيتين للبرنامج وهذه نتيجة حتمية لعملية الإصلاح الهيكلي للقطاع العمومي؛
- ارتفع مستوى احتياطي الصرف إلى 8 ملايين دولار سنة 1997 (بما يكفي لاستيراد تسعة أشهر ونصف من السلع والخدمات)؛
- ارتفعت الديون الخارجية إلى حدود 30 مليار دولار سنة 1998 أي مع نهاية برنامج التعديل الهيكلي؛
- تحقيق رصيد موجب للميزان التجاري بـ 6+ ملايين دولار سنة 1996 بسبب ارتفاع أسعار المحروقات؛
- انخفض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى أقل من 5% سنة 1998 ويعود السبب في ذلك لاحتواء الكتلة النقدية؛
- أما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية فقد سجلت بدون استثناء معدلات ايجابية خلال سنة 1998، إذ يأتى قطاع الزراعة في المركز الأول بمعدل 11.47% ثم الصناعة بـ 4.6% فالمحروقات بـ 3.5% وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 2.4%؛
- تحقيق فائض بخزينة الدولة بعد عشرية الركود الاقتصادي بـ 70+ مليار دينار سنة 1996 بعدما كان الرصيد سلبيا بـ -110 دينار سنة 1993؛
- سجل ارتفاع في قيمة الادخار الوطني الصافي على المستوى الكلي، وهذا يرجع إلى زيادة كتلة الأجور؛
- وأما بالنسبة للخصخصة فلقد أنشأت السلطات المركزية جهازا لهذا الغرض سمي بمجلس الخصخصة، كما أنشأت وزارة الصناعة واعداد الهيكلية لجنة قطاعية للخصخصة، كلفت بإعداد برنامج لعمليات الخصخصة الجزئية للمؤسسات العمومية في شكل فتح رأس المال والتنازل عن الأصول.

(2) الكلفة الاجتماعية للإصلاحات وسبل مواجهتها:

نتجت عن برامج الإصلاحات الاقتصادية آثار مهمة في المجال الاجتماعي، وعلى المستوى المعيشي من جوانب عديدة في الجزائر.

(1-2) ملامح الكلفة الاجتماعية للإصلاحات وسبل مواجهتها:

يمكن تلخيص ملامح الكلفة الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في جملة النقاط التالية:

⊕ البطالة:

إن الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام، إذ أن غياب استثمارات جديدة سواء من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة إلى جانب الطرد المكثف للأجراء على أثر عملية إعادة الهيكلة وحل المؤسسات ساعدت على تفاقم البطالة كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم 1- تطور معدلات البطالة خلال فترة الإصلاحات

السنوات	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
معدل البطالة %	٢٣,٢٥	٢٤,٣٦	٢٦,٩٩	٢٧,٩٩	٢٩,٢	٢٨,٠	٣٠	٣٣

المصدر: رواج عبد الباقي & غياظ الشريف، «الآثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر»، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول «الاقتصاد الجزائري، في الألفية الثالثة»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة 2003.

ساهم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل حيث توضح البيانات السابقة أن نسبة البطالة انتقلت من 23% سنة 1993 إلى 33% سنة 2000 ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما:

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي عرفت الجزائر في فترة ما قبل التسعينيات حيث تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا، وهذا ما أدى إلى تزايد القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998؛
- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخصوصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تؤكد المعطيات المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف عامل خلال الفترة 1994/1997 نتيجة تصفية وخصوصة حوالي 986 مؤسسة، ليصل العدد إلى 2.5 مليون بطل سنة 2001 مقابل 2.4 مليون بطل سنة 2000، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم 2: تطور تسريح العمال وغلق المؤسسات

السنوات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	٢٠	٣٠٠	١٦٢	٥٠٣	٩٨٥
عدد العمال المسرحين	٢٠٩٠٨	٢٣٦٣٠٠	١٠٠٤٩٨	١٦٢١٧٥	٥١٩٨٨١

المصدر: المرجع السابق لـ رواج عبد الباقي & غياظ الشريف.

أما القطاعات التي مستها التصفية والخصوصية نجد في المرتبة الأولى مؤسسات البناء والأشغال العمومية بـ 61.59% تليها مؤسسات القطاع الخدماتي بـ 21.07% ثم المؤسسات الصناعية بـ 15.81% وأما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل بـ 1.42% الأمر الذي يزيد في تعقيد البطالة في الجزائر. وتؤكد البيانات الإحصائية أن عدد البطالين في الجزائر قابل للارتفاع وهذا راجع للأسباب التالية:

-زيادة عدد الباحثين عن العمل سنويا حيث يقدر ما بين 250 ألف إلى 300 ألف باحث عن العمل؛

-استمرار عمليات التسريح الطوعي؛

-اعتماد العقود المؤقتة بعد إلغاء في الكثير من المجالات العمل المضمون؛

-ضعف معدلات التشغيل والركود الكبير الذي يعرفه القطاع الصناعي.

إن تسجيل متوسط معدل البطالة في ما يقارب 29% سيزيد حتما من مخاطر انتشار الإجرام والإرهاب وهذا ما ينذر بتفكك النسيج الاجتماعي. وفي ظل هذه الظروف الصعبة مع ارتفاع الكبير في الأسعار والخدمات وانخفاض قيمة العملة الوطنية وثبات معدل الأجور أدت كل هذه الظروف إلى تدهور الطبقة الوسطى للمجتمع الجزائري لتنظم أغلبها إلى الطبقة الفقيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية، حيث يشير مركز الإحصاء الجزائري إلى أن الحد الأدنى للأجور ارتفع بنحو 9 آلاف دينار خلال الفترة 1990-2004، ومع هذا فإن أمين عام المركزية النقابية عبد المجيد سيدي السعيد يشير أن للأجور ثلاثة مستويات أولها يتراوح بين 10 و20 ألف دينار وثانيها ما بين 21 ألف - 40 ألف دينار¹⁸، أما المستوى الثالث والأعلى فيزيد عن 40 ألف دينار.

فيما يمثل المستوى الثالث حوالي 10% من العمال، فإن المستوى الأول يزيد عن 50% وهؤلاء يحصلون على زيادة سنوية قليلة لا تتناسب مع تضاعف أسعار الاستهلاك في سنة 2004 الذي تراوح ما بين 500 و900% مقارنة بسنة 1990، مما يجعل زيادة الأجور غير مجدية لغالبية العاملين¹⁹.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن برامج الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت من 1995 إلى 1998 وفي غياب سياسة واضحة للتشغيل، ساهمت من رفع البطالة بوتيرة متسارعة نتيجة خصوصية المؤسسات وحلها وتراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

✦ ارتفاع تكاليف المعيشة:

لقد كان من آثار تحرير الأسعار وحذف الدعم المالي للمواد الأساسية والذي بلغ 25% في المتوسط سنة 1990، أن عرفت أسعار المواد الاستهلاكية ارتفاعا كبيرا، فنجد أن سعر الخبز انتقل من 1.5 دينار إلى 2.5 دينار ليلبلغ 4 دينار سنة 1994 ليستقر حاليا نحو 8.5 دينار.

نفس الشيء لمادة الحليب التي شهدت صعودا مبالغا فيه خاصة بالنسبة لذوي الدخل الضعيف حيث قفز من 8 دينار سنة 1996 إلى 20 دينار سنة 1998، وكذلك ارتفع سعر الكيلوغرام من لحم من 116.80 دينار في سنة 1989 إلى 512.50 في سنة 2001 وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 338.80%، وأما لحم البقر فقد ارتفع بنسبة 340%، في حين ارتفع سعر الدجاج بنسبة 430.10% بنفس النسبة سجلها سعر البطاطا الحمراء بين سنتي 1989 وجوان 2002 إذ انتقل من 14.50 دينار إلى 33.20 دينار للكيلوغرام مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 442% بخصوص مصاريف الخدمات الأخرى فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال السداسي الأول من 2002 بين اللباس 3.3% إلى النقل 2.8% والتربية والترفيه 1%.

وهذا الارتفاع في الأسعار رافقه انخفاض متتالي لدخل الأسر والذي بلغ في المتوسط 35% من القدرة الشرائية فيما بين 1993-1996 رغم الزيادة التي عرفت الأجر والتي استفاد منها الأجراء بصورة متفاوتة دون إعطاء مدلول على مستوى القدرة الشرائية، هذا بالإضافة إلى تجميد الأجر عند بعض العمال وأحيانا تسريح أو طرد بعضهم، وحسب بعض الإحصائيات فإن القدرة الشرائية لبعض العائلات انخفض من 45.3% في 1994 إلى 42.8% في 1995.²⁰

✚ والفقر:

توسعت ظاهرة الفقر في الجزائر خلال العشرية 1988-1998 نتيجة لتدهور القطاعات الوطنية، ونقص عروض العمل، وغياب تحسن واضح للظروف المعيشية، وساعد على ذلك زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع نتيجة تحرير التجارة ورفع الدعم والزيادة المحتشمة في الأجور وانعدام فرصة الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية.

وهذا ما أدى إلى ظهور وتوسع ظاهرة الفقر خلال هذه العشرية حيث سجل 14% من المجتمع يعيشون تحت مستوى الفقر منها نسبة 70% تعيش في الأرياف، وإن متوسط عدد الأسر الفقيرة يزيد عن 8 أفراد. وارتبط الفقر بمحدودية المستوى التعليمي، كما أن نسبة البطالة مرتفعة لدى الفقراء حيث قاربت 40% في المناطق الحضرية و 30% في المناطق الريفية وبالتالي تعتبر البطالة من أهم مقاييس الفقر في الجزائر.

ولتقليص حدة الفقر في الجزائر، عمدت الدولة على انتهاج برامج تعتمد على نظام الشراكة الاجتماعية وكانت تهدف إلى تعويض الآثار الظرفية لبرنامج التعديل الهيكلي إلا أن ذلك لم يحدث ولم تحل مشكلة البطالة ولا مشكل الفقر، بحيث زاد انتشاره وأصبح من أهم أهداف البرامج التنموية التي ترمي إلى إيجاد الوسائل الناجعة للقضاء عليه.²¹

وقد أشار آخر تقرير للديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة وأن 45% من الأجراء يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر و 50% من الفلاحين أرباب أسر فقيرة، و 60% من أرباب العائلات أميون، و 10% منهم عاطلون عن العمل و 30% منهم يقل دخلهم الشهري عن 6000 دينار، هذا إلى جانب نزوح 1.6 مليون مواطن من الأرياف إلى المدن بسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية، فيما كان تقرير للبنك العالمي صدر في شهر أفريل 2006 قد أشار إلى أن نسبة الفقر في الجزائر ما تزال مرتفعة بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية للبلاد.²²

2-2) السياسات الاجتماعية للدولة لمواجهة الكلفة الاجتماعية للإصلاحات:

ومن بين سياسات الإصلاح الاقتصادي التي عادة ما تتبعها الحكومات بغرض التقليل من السلبيات الناتجة عن تطبيق الإصلاح لدينا:

1 - قسم كبير من الناتج الداخلي العام ومن ميزانية الدولة كرس للتحويلات الاجتماعية بهدف النهوض بالمستوى المعيشي للأفراد. (حيث انتقلت النسبة من 5.3% من PIB و 15.3% من ميزانية الدولة سنة 1980 إلى 7.5% من PIB و 22.3% من ميزانية الدولة سنة 2002 ثم إلى 12% من PIB سنة 2004 أي ما يعادل أكثر من 740 مليار دينار²³، وعلى الرغم من الميزانية الكبيرة المخصصة للتحويلات الاجتماعية إلا أنه يجب ملاحظته أن هذه النفقات يغلب عليها عدم الفعالية الناتجة أساسا عن طرق وأساليب التسيير للخدمات العمومية؛

- 2 - المساعدة على إنشاء النشاطات كتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة كما تم وضع سلسلة من الأجهزة تهدف إلى إدماج العاطلين عن العمل من بينها: الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وكالة وطنية لتطوير الاستثمار... بالإضافة إلى صيغ أخرى للتشغيل مثل: عقود ما قبل التشغيل، ومناصب الشغل المؤقتة؛
- 3 - التحدي الكبير الذي يواجه الجزائر والذي بإمكانه أن يوسع دائرة الفقر هو عدم التوازن ما بين نمو السكان الناشطين ومعدل النمو الاقتصادي المحقق، حيث أن الخبراء يحددون معدل النمو بما يزيد عن 6% لمواجهة الضغوط الاجتماعية وخاصة البطالة، وعملا على هذا الاتجاه أقرت الجزائر:
- مخطط الإنعاش الاقتصادي حددت له مبالغ ضخمة 525 مليار دينار سنة 2001 ويمتد على الفترة 2001-2004 وأخرى 4200 مليار دينار (حوالي 55 مليار دولار) للفترة 2005-2009، وهذا لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: محاربة الفقر، خلق مناصب شغل (منذ بداية العمل بهذا المخطط تم خلق 728500 منصب شغل منها 62% مناصب دائمة)، وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إحياء بعض المناطق؛
- ومخطط للدعم الفلاحي؛
- 4 - وتأسيس شبكة اجتماعية من أجل تعويض تخلي الدولة عن دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وتتشكل من المنحة الجزافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

خاتمة:

رغم كل ما حققته برامج التعديل الهيكلي من توازنات على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أنها لم تساهم في إحداث تنمية دائمة وبقيت الجزائر متأخرة في مسار التنمية ولم تتمكن من تحسين مناخ الاستثمارات وتطوير الصادرات الصناعية ودفع عجلة الحياة الاقتصادية، حيث اعتبرت الهيئات المالية الدولية أن عدم توفر الظروف الملائمة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وعدم توفر جو من الشفافية والمصادقية حال دون الوصول إلى الأهداف المرجوة من برامج الاستقرار الاقتصادي²⁴.

أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملته من النتائج نوردتها فيما يلي:

- 1 - إن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر كانت نتيجة الانعكاسات العالمية أكثر منها لدوافع داخلية لكون هذه الإصلاحات تحمل بين طياتها العديد من المتناقضات مع الواقع الجزائري وهذا ما حد من فعاليتها؛
- 2 - إن الفاتورة الضخمة للإصلاحات التي وقع عبئها على الطبقات الفقيرة _الشريحة الأوسع في الجزائر_ لا ينبأ بتحسين الوضع فيما هو آت ما لم يتم تحسين ظروفها وتوفير المستلزمات لها حتى يمكنها المشاركة وبفعالية للوصول للتنمية المرجوة؛
- 3 - إن الاستقرار الاقتصادي المحقق منذ 1997 الذي يعد نتيجة معتبرة لم يكن غاية في حد ذاته لكونه لا يمثل سوى قاعدة لهدف أكثر طموحا وهو الانتعاش الاقتصادي الذي لا يزال هشا وغير كاف ما دام قائما أساسا على قطاعي الفلاحة والمحروقات وهما قطاعان خارجيان وهذا ما يتطلب الإسراع في تحريك جانب العرض؛

- 4 - أسفرت التحولات الاقتصادية للجزائر عن تحقيق استقرار اقتصادى كلى وتحسن مستوى أداء هذا الاقتصاد اعتمادا على مؤشرات الاقتصاد الكلى لكنه لم يتمكن من استيعاب اثر هذا الاصطلاح على الجوانب الاجتماعية والبيئية؛
- 5 - يعاني الاقتصاد الجزائري اختلالات عميقة لم تستطع مؤشرات الاقتصاد الكلى الايجابية إخفاؤها؛
- 6 - وعدم تمكن الإصلاحات من تحسين هيكله الصادرات وتقليل الاعتماد على المحروقات.

من هنا، يتوجب على السلطات تأهيل الاقتصاد الجزائري وذلك بـ:

- 1 - جذب الاستثمار الأجنبي ومحاولة إرجاع الاستثمارات العربية والجزائرية الموجودة من الخارج، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة استثمار مستقرة وثنائية ومنها تبسيط الإجراءات الإدارية؛
- 2 - تنشيط بورصة الجزائر بانتهاج سياسة إعلامية ناجحة ووضع برامج إعلامية كاملة للترويج عن مجالات وأدوات الاستثمار فى الجزائر وتوفير المعلومات المالية والإحصائية اللازمة للمستثمرين؛
- 3 - إصلاح المنظومة البنكية وذلك بابتعادها عن التسيير الإداري واتباعها قواعد التسيير البنكى المتعارف عليها دوليا؛
- 4 - تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه الأخيرة من أهمية فى عملية التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة؛
- 5 - إعادة الاعتبار للقطاع الزراعى من خلال سياسة استثمارية جزئية؛
- 6 - القيام بإصلاحات جادة ذاتية ومدعومة تمكن الجزائر من التكيف مع التحولات العالمية مع ضمان توفير هامش لتدخل الدولة فى الضبط الاقتصادى؛
- 7 - العمل على إيجاد آليات قانونية للتقليل من الفساد وخاصة الحد من تبييض الأموال؛
- 8 - وعلى الجزائر أن تتخطى حالة ارتباط وضعية تحسن مديونيتها الخارجية بتحسين أسعار النفط.

ويستنتج بشكل عام من تجربة الجزائر فى الإصلاحات الاقتصادية أنه لى تنجح هذه الإصلاحات على كل دولة رغبة فى تطبيقها وضع السياسات الملائمة لظروفها الموضوعية والابتعاد عن الوصفات الجاهزة، وكما تتطلب العملية دعما غير محدود من الجهات الخارجية الدولية والإقليمية، ولا يجب أن يقتصر تقويم هذه البرامج الإصلاحية على الآثار الاقتصادية فقط دون الآثار الاجتماعية، فيجب المقارنة بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية معا لمعرفة جدوى الاستمرار فى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى سواء فى الجزائر أو فى الدول النامية بصفة عامة.

الهوامش والمراجع:

1 عزى لخضر، محمد يعقوبى & سعيد فكرون، «وجهة نظر آثار برنامج التعديل الهيكلى على النشاط الاقتصادى: دراسة حالة الجزائر»، تاريخ الموضوع: 29 أكتوبر 2010،

<http://ktab.yoo7.com/t527-topic>

2 المرجع السابق لـ عزى لخضر، محمد يعقوبى & سعيد فكرون.

- 3 بارودي نعيمة، «الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرفة التعديل الهيكلي»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول «أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات»، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 04-05 ديسمبر 2006.
- 4 خالدي الهادي، «المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي»، ط. دار هومة للنشر، الجزائر 1996، ص 195.
- 5 حيث يلزم على المؤسسة المستقلة تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، وتكون لها الحرية في تحديد أسعار* منتوجاتها وأجور عمالها، ويمكن لها تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق.
- 6 BENISSAD Hocine, «La reforme économique en Algérie», ed. O.P.U. Alger, 1991, p. 74.
- 7 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي»، الدورة العامة 12، 1996، الجزائر، ص 21.
- 8 BEN BITOUR Ahmed, «L'Algérie en troisième millénaire: Défis et potentialités», ed. Marinoor Algeria, Alger, 1998, pp. 77-78.
- 9 دمدم زكريا، «الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004، ص 17.
- 10 المرجع السابق لـ BEN BITOUR Ahmed، ص 90.
- 11 المرجع السابق لـ دمدم زكريا، ص 18.
- 12 بدعيدة عبد الله، «التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية»، مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 1999، ص 362.
- 13 المرجع السابق لـ بدعيدة عبد الله، ص ص 362-363.
- 14 المرجع السابق لـ خالدي الهادي، ص ص 217-229.
- 15 المرجع السابق لـ بدعيدة عبد الله، ص 365.
- 16 العايب عبد الرحمن، «البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي: دراسة حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 134-136.
- 17 رباح عبد الباقي & همال علي همال، «التقييم الأول لمضمون النتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول «العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف فرحات عباس، 15-16 ماي 1999.
- 18 أميمة أحمد، «الجزائر ... معيشة متدهورة والسبب الإصلاح»، تاريخ الموضوع: 2007/03/21، موقع إسلام أون لاين - نت - نماء.
- 19 المرجع السابق لـ أميمة أحمد
- 20 ARHAB Baya, «Les effets sociaux du PAS en Algérie», Cahiers du CREAD, n° 46, 1998, p. 43.
- 21 المرجع السابق للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص 86.
- 22 حداد عبد المالك، «أي مستقبل للقراء في الجزائر» (موقع الشهاب للإعلام 2008/06/26).
- 23 تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي «الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004»، الجزائر، 2005، ص 40.
- 24 بوشعور راضية & ديدوح شكري، «الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول «أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 04-05 ديسمبر 2006.